الأمم المتحدة S/2016/189

مجلس الأمن

Distr.: General
26 February 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

في الفترة من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ صدور تقريري السابق في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (S/2015/837).

٢ - لقد وقع انتهاكان خطيران لوقف أعمال القتال بين إسرائيل ولبنان هددا الهدوء الهش السائد على طول الخط الأزرق وفي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة). وقد حدث هذان الانتهاكان للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عندما أُطلقت ثلاثة صواريخ من منطقة عمليات القوة في اتجاه إسرائيل، وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عندما نفذ حزب الله هجوما بجهاز متفجر يدوي الصنع ضد مركبتين تابعتين لجيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا. وفي كلتا المناسبتين، رد جيش الدفاع الإسرائيلي بالمدفعية وقذائف الهاون شمال الخط الأزرق. وفي كلتا الحالتين، عملت القوة على الفور مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي على استعادة وقف أعمال القتال ومنع أي مزيد من التصعيد وعملت منسقتي الخاصة مع الأطراف في لبنان وإسرائيل والجهات المعنية على الصعيد الإقليمي من أجل احتواء العنف والحيلولة دون استمراره في الانتشار. وفي أعقاب الحادث الذي وقع في ٤ كانون الثاني/يناير، أعادت إسرائيل ولبنان تأكيد التزامهما بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبتحقيق الاستقرار على طول الخط الأزرق.

٣ - وما زالت تعكس هذه الحوادث والحالة الأمنية في لبنان بشكل عام قلة مناعة البلد بسبب استمرار تأثير النزاع الجاري في الجمهورية العربية السورية. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع هجوم إرهابي كبير في بيروت. وزعم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

الرجاء إعادة استعمال الورق

والشام مسؤوليته عن تفجير انتحاري قتل فيه أكثر من ٤٣ شخصا وأصيب ٢٠٠ آخرون في حي برج البراجنة في بيروت. وعلى طول الحدود الشرقية للبنان ولا سيما حول بلدة عرسال، ما زالت الحالة غير مستقرة. ووقعت اشتباكات متكررة بين الجيش اللبناني وجماعات مسلحة سورية، منها تنظيم جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية، ووقع قتال بين جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية على القرب من الحدود اللبنانية السورية في منطقة القلمون. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، جرى عن طريق لبنان إجلاء أكثر من ٤٥٠ شخصا، منهم جرحى وأفراد أسرهم المرافقون لهم، في إطار تنفيذ اتفاق متعلق بأربع بلدات في الجمهورية العربية السورية. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، أفرجت جبهة النصرة عن ١٦ من أفراد الجيش اللبناني المحتجزين منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، في إطار صفقة متكاملة تنطوي على إطلاق سراح بعض السجناء المحتجزين في لبنان. وما زال تسعة جنود آخرين رهن الأسر لدى تنظيم الدولة الإسلامية.

٤ - وقد تحقق بعض الزخم السياسي نحو إنهاء فترة الـ ٢٠ شهرا من شغور منصب الرئيس عقب اتخاذ مبادرات متوازية بين قادة حركة ١٤ آذار/مارس وتحالف ٨ آذار/مارس. وعلى الرغم من تأييد سليمان فرنجية من جانب زعيم حركة المستقبل سعد الحريري، وتأييد ميشيل عون من جانب زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع، فإن النصاب القانوني لم يتوافر لجلسة برلمانية خامسة وثلاثين لانتخاب رئيس للبلد بسبب استمرار مقاطعة أعضاء حزب الله والتيار الوطني الحر. وعقدت جلسات أخرى ''للحوار البرلماني'' برئاسة رئيس البرلمان بري، وتواصل أيضا الحوار بين حركة المستقبل وحزب الله.

٥ - وفي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع البرلمان في دورة استثنائية وأقر عددا من مشاريع القوانين الاقتصادية والمالية الضرورية. وعقب اتفاق جرى التوصل إليه عن طريق وساطة قام بها رئيس البرلمان بري، اجتمع مجلس الوزراء في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في أول جلسة كاملة له منذ تموز/يوليه ٢٠١٥. وفي تلك الدورة، اعتُمد عدد من المراسيم، بما في ذلك تعيين ثلاثة جنرالات في المجلس العسكري. وفي جلسة أخرى، عقدت في ٢ شباط/فبراير، أقر مجلس الوزراء ميزانية الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١٦. وواصل رئيس الوزراء تمام سلام جهوده الرامية إلى تمكين الحكومة من أداء مهامها وضمان استمرارية بعض مؤسسات الدولة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل المجتمع المدني ينظم احتجاجات منتظمة محدودة تدعو إلى تعزيز الحوكمة وتحسين ما يُقدم من خدمات.

٦ - وظل عدد اللاجئين السوريين الذين تسجلهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان مستقرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب أنظمة الدخول التي اعتمدتها حكومة

لبنان في عام ٢٠١٥ والتي تقيد الدخول إلا في ظروف إنسانية استثنائية. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجلت ١١١ ٠٦٩ ١ لاجئا، من بينهم ٨٣٣ ٥٥ لاجئا في منطقة عمليات القوة. وشهد مجموع عدد اللاجئين المسجلين انخفاضا طفيفا من ٢٢٧ ٩ شخصا منذ صدور تقريري السابق، وذلك نظرا لاستمرار عمليات التحقق التي تقوم بها الأمم المتحدة، وعمليات العودة إلى الجمهورية العربية السورية وبعض حالات المغادرة إلى بلدان ثالثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل السوريون العبور من لبنان إلى تركيا أملا في الوصول إلى أوروبا. ويواجه ملتمسو اللجوء الذين يعبرون إلى تركيا عن طريق لبنان قيودا على الدخول جوا إلى تركيا عقب تغييرات أدخلت على أنظمة الدخول بدأ نفاذها في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٧ - وكانت الحالة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين متوترة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما عقب الإعلان في ١٤ كانون الأول/ديسمبر عن تنفيذ التعديلات التي أدخلت على سياسة العلاج في المستشفيات التي تعتمدها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وأعقبت هذا الإعلان اعتصامات واحتجاجات سلمية أمام منشآت الأونروا في المخيمات. ومنذ ١١ كانون الثاني/يناير، حدث تصعيد كبير في الاحتجاجات، مما تسبب في إغلاق مؤقت لعدد من منشآت الأونروا، ونظمت إضرابات عامة متقطعة، مما أدى إلى توقف كامل لعمليات الأونروا في المخيمات. وتعرض أيضا موظفو الأونروا إلى تهديدات.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٨ - في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، سجل رادار القوة إطلاق ثلاثة صواريخ باتجاه إسرائيل من منطقة الحنية، جنوب مدينة صور (القطاع الغربي). وسقط أحد هذه الصواريخ في حقل جنوب الخط الأزرق، وسقط آخر في البحر قبالة سواحل إسرائيل، ولم يكن من الممكن تحديد موقع سقوط الصاروخ الثالث. وفي أعقاب ذلك الهجوم الصاروخي، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي سبع قذائف هاون على منطقة واقعة قرب زبقين (القطاع الغربي). ولم يُبلغ عن وقوع إصابات. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ الذي اعتُبر على نطاق واسع بمثابة رد فعل على مقتل سمير قنطار المقاتل المنتمي إلى حزب الله في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، في ما زعم حزب الله أنه غارة جوية إسرائيلية في دمشق.

٩ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بتفجير ثلاثة أجهزة متفجرة يدوية الصنع ضد مركبتين تابعتين لجيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا. وبعد الهجوم، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي ما مجموعه ١٢٢ قذيفة شديدة الانفجار وقذيفة مدخنة، سقطت ٨٢ منها شمال الخط الأزرق، بالقرب من مناطق عرب الوزاني وبسطرة والمجيدية وماري (القطاع الشرقي). وأفاد جيش الدفاع الإسرائيلي بأن جنديين تلقيَّا العلاج بسبب الصدمات الناجمة عن الهجوم. وأبلغ الجيش اللبناني القوة بأنه لم تقع إصابات وبأنه لم تحدث سوى أضرار طفيفة على الجانب اللبناني. وأعلن حزب الله مسؤوليته عن الهجوم، ونسبه إلى ”جماعة الشهيد سمير قنطار“ في إشارة إلى الغارة الجوية الإسرائيلية المزعومة التي نُفذت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر.

١٠ - وفي كلا الحادثين، أجرت القوة ومنسقتي الخاصة اتصالات عن كثب مع الأطراف، بما في ذلك الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، وحثَّاها على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعلى استعادة وقف أعمال القتال. وبالتعاون مع الأطراف، أجرت القوة تحقيقات لتحديد وقائع الحادثين وملابساتهما. وفي رسالتين مؤرختين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/2015/1003) و ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/4)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل أن إسرائيل تحمل حكومة لبنان كامل المسؤولية عن أي أعمال تصدر من أراضيها؛ ودعا مجلس الأمن إلى إدانة حزب الله والهجومين وأن يطالب حكومة لبنان بالوفاء بالتزاماتها في إطار القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي بيان مؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير (S/PV.7610)، صرحت ممثلة لبنان بأنه في ٤ كانون الثاني/يناير، قصفت إسرائيل ست قرى لبنانية لمدة ساعة، ولاحظت أن مثل هذه الإجراءات الأحادية الجانب تقوض مصداقية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني وتهدد أمنهما وتضر بالجهود الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

١١ - وترصد القوة منطقة العمليات والخط الأزرق وتبلغ عن جميع انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) التي تلاحظها، بما في ذلك وجود أفراد مسلحين غير مأذون لهم أو أسلحة غير مأذون بها. ووفقا لولاية القوة، لا تفتش القوة الممتلكات الخاصة بشكل استباقي بحثا عن الأسلحة في الجنوب ما لم يتوافر لديها دليل موثوق على انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك وجود خطر داهم بتنفيذ نشاط معاد انطلاقا من ذلك الموقع. وفي الحالات التي ترد فيها معلومات محددة عن وجود غير شرعي لأفراد مسلحين أو أسلحة أو هياكل أساسية داخل منطقة عملياتها، فإن القوة تظل مصممة على التحرك باستخدام جميع الوسائل المتاحة في حدود ولايتها وقدراتها، بالتعاون مع الجيش اللبناني. ولم يقدَّم إلى القوة حتى الآن دليل

على عمليات نقل غير مأذون بها للأسلحة إلى داخل منطقة عملياتها، كما أنها لم تعثر على ذلك الدليل.

١٢ - وواصلت القوة ملاحظة وجود مدنيين يحملون أسلحة غير مأذون بها في منطقة عملياتها، ومعظم هذه الأسلحة أسلحة صيد. وفي كثير من الأحيان، اجتاز صيادون مسلحون الخط الأزرق. وقد وقع معظم الانتهاكات الملحوظة في منطقة بليدا (القطاع الشرقي)، حيث رُسم الخط الأزرق بشكل واضح على الأرض. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، في منطقة بليدا، أطلقت دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي قنبلة مدخنة ردا على انتهاك للخط الأزرق من جانب أحد الصيادين المسلحين، وعلى إثرها عاد الصياد إلى شمال الخط الأزرق. وفي نفس المنطقة، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أطلق جندي تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي طلقة في الهواء بعد أن اجتاز أحد الصيادين الخط الأزرق. واحتجت القوة لدى الجيش اللبناني بشأن حمل أسلحة غير مأذون بها وانتهاك الخط الأزرق من جانب الصيادين، وأكدت من جديد أن حكومة لبنان مسؤولة في المقام الأول عن ضمان عدم وجود مسلحين غير مأذون لهم في منطقة عمليات القوة، وعن احترام الخط الأزرق بكامله.

١٣ - وتقريبا معظم الانتهاكات البرية الأخرى للخط الأزرق ارتكبها رعاة ومزارعون لبنانيون، وذلك أساسا في منطقتي مزارع شبعا وبسطرة (القطاع الشرقي). وواصل أفراد القوة تنبيه الرعاة والمزارعين الذين يقتربون من الخط الأزرق ودعوتهم إلى الرجوع كلما لاحظوا أنهم جنوب الخط الأزرق. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، لاحظت القوة ١٢ مدنيا يقودهم عضو محلي من أعضاء البرلمان، وكذلك فرد من أفراد الجيش اللبناني، يعبرون إلى جنوب الخط الأزرق بحوالي ١٠ أمتار لمدة ساعة تقريبا في منطقة بسطرة. وقد وقع هذا الانتهاك أثناء مظاهرة نُظمت احتجاجا على إزالة الغطاء النباتي من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة مزارع شبعا.

١٤ - ولاحظت القوة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر حدوث انتهاكين بريين من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي، حين انتهكت جرافةٌ تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق بحوالي ١٠ أمتار بعبورها إلى الجانب اللبناني بالقرب من قرية شبعا (القطاع الشرقي)، وحين انتهك الخط الأزرق ٨ جنود تابعون لجيش الدفاع الإسرائيلي، في موقع قريب، بتجاوزه بمسافة ٣٠ مترا تقريبا. وقد احتجت القوة على كل من الانتهاكين.

١٥ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، سمع أفراد القوة انفجاراً بالقرب من بلدة الخيام (القطاع الشرقي). وأبلغ الجيش اللبناني القوة في وقت لاحق بأن جيش الدفاع الإسرائيلي

قام حسبما يدعى بتفجير جهاز للتجسس، مما أسفر عن جرح مدنيين لبنانيين كانا في مركبة قريبة من موقع التفجير.

١٦ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه يحتجز مدنياً لبنانياً ذكر أنه عبر الخط الأزرق بالقرب من قرية مارون الراس (القطاع الغربي). ويسرت القوة إعادته إلى موطنه في نفس اليوم وفتحت تحقيقاً في ملابسات الحادث. وفي ٥ شباط/فبراير، يسرت القوة عودة مواطن إسرائيلي سالما إلى إسرائيل كانت السلطات اللبنانية قد احتجزته قبل بضعة أيام بعد عبوره الخط الأزرق.

١٧ - واستمرت بشكل شبه يومي الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني، بواسطة مركبات جوية بدون طيار وطائرات ثابتة الجناحين في معظم الحالات، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وقد احتجت القوة لدى جيش الدفاع الإسرائيلي على عمليات التحليق هذه، وطلبت من حكومة إسرائيل وقفها فورا. واحتجت حكومة لبنان أيضا لدى القوة على تلك الانتهاكات.

١٨ - وواصلت إسرائيل احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة مجاورة لها تقع شمالي الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وحتى الآن، لم ترد إسرائيل على الاقتراح الذي قدمته القوة إلى كل من الطرفين في عام ٢٠١١ بشأن الترتيبات الأمنية الرامية إلى تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة. وقد أبلغ الجيش اللبناني القوة في تموز/يوليه ٢٠١١ بموافقته على الاقتراح.

١٩ - وخلال الفترة بين ٣١ كانون الأول/ديسمبر و ٤ كانون الثاني/يناير، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بسلسلة من المناورات اليومية أُطلقت فيها نيران المدفعية والهاون بالقرب من الخط الأزرق في القطاع الشرقي. واحتجت القوة على أن المناورات تضمنت إطلاق نيران بالقرب من الخط الأزرق ومن مواقع القوة، مما شكل خطرا على أفراد حفظ السلام التابعين للقوة وعلى السكان اللبنانيين، وحد من حرية تنقل بعض جنود القوة، الذين اضطروا للاحتماء في ملاجئ أثناء المناورة التي أجريت في ٤ كانون الثاني/يناير.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت القوة في التمتع عموما بحرية تنقل كاملة في جميع أنحاء منطقة عملياتها. ومع ذلك، وقعت بضعة حوادث متفرقة من السلوك العدواني ضد القوة. وكان أخطرها حادث وقع في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، حين قامت مركبتان مدنيتان على متنهما خمسة رجال مسلحين ببندقيتين هجوميتين ومطارق ثقيلة بسد الطريق على مركبة مدرعة تابعة للقوة غربي طير حرفا (القطاع الغربي). وخلال المواجهة التي تلت ذلك، أطلق أحد الرجال خمس طلقات في الهواء بينما استخدم آخر مطرقة لانتزاع الرشاش

والذخيرة الموجودين على متن المركبة التابعة للقوة. ودفع ذلك قوات القوة إلى إطلاق أعيرة تحذيرية في الهواء. وقبل مغادرة المكان، انتزع أولئك الرجال عنوةً معدات عسكرية إضافية من مركبة القوة. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت أربع سيارات وما يقرب من ٢٠ مدنياً بسد الطريق على دورية تابعة للقوة بالقرب من زبقين (القطاع الغربي). وهدد أحد المدنيين أحدَ أفراد حفظ السلام التابعين للقوة بسكين وحاول آخر أخذَ مسدس قائد الدورية، بينما رشق آخرون الدورية بالحجارة. ورداً على ذلك، أطلقت القوة أعيرةً تحذيرية في الهواء، تفرَّق بعدها الحشد. وفي وقت سابق، أطلق صبي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر أعيرةً من سلاح صيد في الاتجاه العام لأحد أفراد حفظ السلام التابعين للقوة كان يتولى حراسة موقع للأمم المتحدة في القطاع الغربي، مما أسفر عن اصطدام قذيفة من ذلك السلاح بالسترة الواقية من الشظايا التي كان يرتديها ذلك الفرد لكنه لم يصب بجروح.

٢١ - واحتجت القوة بقوة على هذه الحوادث لدى الجيش اللبناني وممثلي حكومة لبنان، وطلبت إجراء تحقيق كامل، وعودة جميع المعدات المسروقة، واتخاذ تدابير لمنع هذا النوع من الحوادث في المستقبل. وأدان جميع المتحاورين الحوادث وأعربوا عن التزامهم بمعالجة الوضع، مؤكدين من جديد على أن المجتمعات المحلية ما زالت تقدر وجود القوة. وقد أعيدت المعدات المسروقة إلى القوة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٢ - وعلى الرغم من هذه الحوادث المعزولة، ظلت علاقة القوة بالسكان المحليين إيجابية إلى حد كبير. وواصلت القوة الاضطلاع بأنشطة التوعية مع السلطات المحلية والزعماء الدينيين والمجتمع المدني، الذين أعربوا باستمرار عن تقديرهم للأنشطة التي تضطلع بها البعثة، وأكدوا إصرارهم على التعاون مع أفرادها للمحافظة على الهدوء في منطقة عملياتها.

٢٣ - وواصلت القوة تنفيذ مشاريع سريعة الأثر والاضطلاع بمبادرات للتعاون المدني — العسكري، وذلك لدعم بسط سلطة الدولة في منطقة العمليات، ولمساعدة السلطات المحلية على تلبية بعض احتياجات السكان الأشد إلحاحا. وأجرت القوة تدريبا مشتركا مع أفراد الدفاع المدني اللبناني في مجال مكافحة الحرائق وعمليات البحث والإنقاذ. ونظمت القوة أيضاً دورة تدريبية أخرى مع أفراد الشرطة البلدية من منطقة العمليات، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وواصلت وحدات القوة تقديم مساعدات طبية وبيطرية ومساعدات في مجال طب الأسنان إلى المجتمعات المحلية.

٢٤ - وواصل رئيس بعثة القوة وقائد قوتها التحاور بانتظام مع السلطات اللبنانية من أجل كفالة اتباع نهج منسق إزاء التحديات الأمنية في منطقة عمليات القوة وسعيا إلى زيادة إشراك حكومة لبنان ووزاراتها ومؤسساتها الأمنية في جنوب لبنان.

٢٥ - واستمر الجيش اللبناني في نشر لواءين جنوب نهر الليطاني. وفي ضوء الحالة الأمنية المتوترة على طول الحدود الشرقية مع الجمهورية العربية السورية، حافظ الجيش اللبناني على وجود معزَّز في الجزء الشمالي الشرقي من منطقة عمليات القوة (قرية شبعا ومنطقة العرقوب). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت القوة ما متوسطه ٠٠٠ ١٤ نشاطا من الأنشطة العملياتية شهريا في جميع أنحاء منطقة العمليات، شمل تسيير دوريات وإقامة نقاط تفتيش والقيام بمهام المراقبة. واستهدفت زيادة الأنشطة العملياتية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بالفترة السابقة، تعزيز الأمن في المناطق القريبة من الخط الأزرق، لا سيما خلال موسم الحصاد، ومنع وقوع الحوادث خلال فترات احتدام التوتر، كالفترة التي أعقبت حادثي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر و ٤ كانون الثاني/يناير. وظل عدد الأنشطة العملياتية التي اضطلعت بها القوة بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني في معظمه عند نفس المستوى الذي كان عليه في الفترة السابقة.

٢٦ - وواصلت القوة أيضا القيام بمناورات وتدريبات مشتركة مع الجيش اللبناني، من أجل زيادة تعزيز قدراته التكتيكية والعملياتية، وتحسين التنسيق العملياتي وفعالية العمليات المشتركة. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير، كانت القوة قد أجرت ٣٦٧ من المناورات وحلقات العمل والدورات التدريبية المشتركة مع الجيش اللبناني، بما يشمل بَحرية الجيش اللبناني. وقدمت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة، وفق المهام المنوطة بها، التدريب لبحرية الجيش اللبناني ونفذت أنشطة في مجال الاعتراض البحري. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير، كانت فرقة العمل البحرية قد اعترضت طريق ٦٣٢ ١ سفينة، وفتشت السلطات اللبنانية وأجازت مرور ٣٣٧ مركباً، لضمان عدم إدخال أي أسلحة أو أعتدة ذات صلة غير مأذون بها إلى لبنان.

٢٧ - وبالرغم من أن ولاية القوة لا تشمل مراقبة خط الطفافات، الذي أقامته إسرائيل بصورة انفرادية والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية، فقد أبقت فرقة العمل البحرية على وجود مرئي في الجزء الجنوبي من منطقة العمليات البحرية التابعة للقوة من أجل منع التوترات على مقربة من الحدود البحرية المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لوحظ أن جيش الدفاع الإسرائيلي واصل تنفيذ أنشطة متكررة للصيانة على طول ذلك الخط. وعلاوةً على ذلك، في مرات عديدة، أطلقت زوارق دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، متمركزة جنوب خط الطفافات، طلقات من مدافع رشاشة وطلقات مضيئة في اتجاه الغرب.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٨ - ظلت ترتيبات القوة للاتصال والتنسيق مع الطرفين عنصرا رئيسيا في الجهود الرامية إلى الحفاظ على وقف الأعمال القتالية وضمان احترام الخط الأزرق وتعزيز الأمن والاستقرار في جنوب لبنان.

٢٩ - ومنذ تقديم تقريري الأخير، يسرت القوة عقد اجتماعيْن ثلاثيين عاديين في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٨ كانون الثاني/يناير، قام خلالهما ممثلو الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي بمعالجة مسائل العمليات الأمنية والعسكرية المتصلة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وركزت المناقشات على الانتهاكات الجوية والبرية، واحتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية الغجر، ووجود أسلحة غير مأذون بها في منطقة عمليات القوة، وادعاءات جيش الدفاع الإسرائيلي بأن ميليشيا حزب الله تقوم بأنشطة استطلاعية على امتداد الخط الأزرق، وعلى تنفيذ تدابير بناء الثقة للتقليل من عدد الحوادث التي تقع على امتداد الخط الأزرق. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، ناقش الطرفان أهمية منع حدوث المزيد من الانتهاكات لوقف الأعمال القتالية وأكدا من جديد التزامهما بمواصلة بذل الجهود من أجل التوصل إلى حلول محلية عملية.

٣٠ - وواصل رئيس البعثة وقائد القوة أيضاً تحاورا ثنائيا منتظما مع القيادات المدنية والعسكرية في لبنان وإسرائيل من أجل كسب التأييد لتنفيذ التدابير الرامية إلى الحد من انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وخفض مستوى التوتر، وبناء الثقة على امتداد الخط الأزرق. ولم يُحرَز أي تقدم صوب إنشاء مكتب اتصال للقوة في تل أبيب.

٣١ - وفي الميدان، يسرت القوة التنفيذ السلس لأنشطة الصيانة الروتينية في المناطق الحساسة القريبة من الخط الأزرق، بالتنسيق الوثيق مع الطرفين. ففي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أزالت القوة النباتات التي تؤثر على السياج التقني الإسرائيلي في منطقة تقع بين بلدتي كفر كلا والعديسة (القطاع الشرقي) بناء على طلب جيش الدفاع الإسرائيلي وبالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني. وإضافةً إلى ذلك، واصلت القوة التنسيق مع الطرفين من أجل تيسير التنفيذ المنسق لأشغال الاستعداد لفصل الشتاء، من قبيل إزالة النباتات والطين من مجاري الصرف، في مناطق أخرى قريبة من الخط الأزرق.

٣٢ - وواصلت القوة العمل مع الطرفين من أجل رسم الخط الأزرق بصورة واضحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الطرفان بزيارات ميدانية مع القوة لقياس النقاط الإضافية والتثبت منها، واتفقا على نقاط جديدة ستوضع علامات عليها. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير، كان عدد النقاط التي وافق الطرفان على تعليمها يبلغ ٣١٤ نقطة من مجموع

٥٢٨ نقطة على طول الخط الأزرق. ومن مجموع النقاط المتفق عليها، تمت إزالة الألغام من طرق الوصول إلى ٣١٣ نقطة وقياس ٢٥٥ نقطة. ومن مجموع العلامات الـ ٢٣٨ التي نصبتها القوة على الخط الأزرق، بلغ عدد العلامات التي تحقق منها الطرفان ٢٢٧ علامة.

٣٣ - وواصلت القوة أيضاً دعمها للجيش اللبناني في تنفيذ خطة الحوار الاستراتيجي وتشجيع المساعدات العسكرية من قِبَل الجهات المانحة الدولية للجيش اللبناني في منطقة عمليات القوة. وشاركت القوة في الاجتماع الثامن للجنة التنفيذية العسكرية التي يرأسها الجيش اللبناني، المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت القوة والجيش اللبناني اجتماعا مشتركا للجنة الحوار الاستراتيجي الفرعية المعنية بالتدريب.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٤ - قدمت حوادث إطلاق الصواريخ التي وقعت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر الدليل مرة أخرى على وجود أسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة اللبنانية في جنوب نهر الليطاني. وقد أثبت الهجوم الذي وقع في ٤ كانون الثاني/يناير القدرة العسكرية لحزب الله واستعداده ورغبته في توظيف تلك القدرة في انتهاك أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبقاء السلاح في أيدي حزب الله وجماعات أخرى خارج سيطرة الدولة اللبنانية، في انتهاك للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ما زال يقوض قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وفي بيان تلفزيوني بُث في ١٦ شباط/فبراير، أكد مرة أخرى حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، أن الحزب يحتفظ بترسانة صواريخ تشكل على حد زعمه رادعاً لأي عدوان محتمل من جانب إسرائيل. وفي ذلك البيان التلفزيوني هدد نصر الله باستخدام الصواريخ لشن هجوم على منشآت تخزين إسرائيلية قد يؤدي إلى وفاة عشرات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين. و لم تُعقد أي جلسات للحوار الوطني خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، و لم تُجر أي مباحثات رسمية أخرى بشأن أسلحة حزب الله.

٣٥ - وفي أعقاب الهجوم الإرهابي الذي شُن في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر على برج البراجنة، أفادت الأجهزة الأمنية باعتقال عدد من المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، داهمت الأجهزة الأمنية أماكن في صيدا وطرابلس ومناطق أخرى في لبنان وضبطت كمية من الأسلحة والمتفجرات والأحزمة التي تستخدم في الهجمات الانتحارية. وألقت القبض أيضاً على مشتبه فيهم يُعتقد بأنهم كانوا يستعدون لتنفيذ هجمات انتحارية أخرى.

٣٦ - ولم يُحرز أثناء الفترة المشمولة بالتقرير أي تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة. ففي عام ٢٠٠٦، تقرر تفكيك هذه القواعد في جلسات الحوار الوطني. وما فتئ وجود هذه القواعد ينتقص من السيادة اللبنانية ويعرقل قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من الحدود اللبنانية بفعالية.

دال - حظر الأسلحة ومراقبة الحدود

٣٧ - قرر مجلس الأمن في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن على جميع الدول أن تمنع بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد، من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها. وفي نفس القرار طلب المجلس أيضا من الحكومة اللبنانية تأمين حدودها وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقته.

٣٨ - وقد دأب ممثلو حكومة إسرائيل على إبلاغ الأمم المتحدة بأن المعلومات المتوفرة لديهم تفيد بعمليات كبيرة ومتواصلة لنقل الأسلحة إلى حزب الله عبر الحدود اللبنانية - السورية وأن الحزب قد أصبحت لديه الآن ترسانة تزيد على ٠٠٠ ١٠٠ قذيفة وصاروخ وأن معظمها موجود في المناطق السكنية المدنية. وفي الآونة الأخيرة، جرى تأكيد هذه المزاعم في الرسالتين المؤرختين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر (S/2015/1003) و ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/4) المشار إليهما في الفقرة ١٠ أعلاه. وفي بيان موجه إلى مجلس الأمن في ٢٦ كانون الثاني/يناير، قدم الممثل الدائم لإسرائيل أمثلة على المواقع التي تفيد معلومات إسرائيل بأن حزب الله حولها إلى مواقع قتالية. وتتعامل الأمم المتحدة مع تلك الادعاءات بجدية، بما في ذلك في ضوء البيانات العامة الصادرة عن حزب الله، ولكنها ليست في وضع يسمح لها بالتحقق من صحتها بطريقة مستقلة.

٣٩ - وما زال حزب الله يشارك في النزاع الجاري في الجمهورية العربية السورية. وما زالت الجنازات تقام في لبنان لمقاتلي حزب الله الذين قُتلوا في الجمهورية العربية السورية، وقد أفادت التقارير في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بأن ثلاثة من مقاتلي حزب الله أسروا بالقرب من مدينة حلب. وتفيد الأنباء أيضا بأن أفراداً لبنانيين آخرين قد انضموا إلى صفوف الجماعات المسلحة المقاتلة في النزاع السوري. ويتواصل ورود تقارير تفيد بانضمام مواطنين لبنانيين إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في الجمهورية العربية السورية وبأن عدد المشتبه في أنهم أعضاء في هذا التنظيم من بين من اعتقلتهم قوات الأمن في لبنان يعكس الدور الذي تؤديه المجموعات المتطرفة في زرع التطرف.

٤٠ - وكان الوضع على طول الحدود السورية - اللبنانية مشوباً بالتوتر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، انفجرت قنبلة في بلدة عرسال مما تسبب في مقتل أربعة أشخاص ووقوع عدد من الإصابات. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، استهدفت قنبلة ثانية دورية تابعة للجيش اللبناني في عرسال وأصابت خمسة جنود. وواصل الجيش انتشاره بقوة حول عرسال وعلى طول الحدود. وفي أوائل شباط/فبراير ٢٠١٦، هاجم الجيش اللبناني موقعا في عرسال وألقى القبض على عدد من المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وضبط مخبأً للأسلحة يحتوى أيضا على أحزمة انتحارية. وأفاد الجيش بوقوع اشتباكات متعددة مع مقاتلين كانوا يحاولون التسلل إلى لبنان، مما تسبب في وقوع عدد من القتلى.

٤١ - ووردت تقارير متواصلة عن حركة المقاتلين والاتجار غير المشروع بالأسلحة بين لبنان والجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٨ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اعتقلت أجهزة الأمن مهربين في حوزتهم أسلحة. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أُخلي سبيل الوزير السابق ميشيل سماحة بكفالة ريثما يُستأنف الحكم الصادر بإدانته.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل هناك عدد من حوادث إطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية باتجاه لبنان. فقد سُجلت ٣١ حادثا من حوادث إطلاق نار و ٣٢ حادث قصف، وأطلقت ثلاثة صواريخ استهدفت بلدات في لبنان، وشنت طائرات الحكومة السورية غارتين جويتين على الأراضي اللبنانية. ولم يُبلَغ عن وقوع إصابات من جراء هذه الحوادث.

٤٣ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق البرلمان على تخصيص مبلغ قدره ٨٠٠ مليون دولار للجيش اللبناني. وكان الغرض من هذه الأموال تمكين الجيش من تجديد الهياكل الأساسية، وأن تستخدم للمعدات اللوجستية وغيرها من المعدات غير المهلكة التي لم تغطها منحة مقدمة من المملكة العربية السعودية تبلغ ٣ بلايين دولار خُصصت لتوفير الأسلحة والعتاد من فرنسا. ويعكف الجيش اللبناني على تحديث خطته لتنمية القدرات كي تعكس المساعدة الواردة حتى الآن وتبرز مجالات الاحتياج المتبقية ذات الأولوية. واتساقا مع النداءات التي وجهها في وقت سابق كل من مجلس الأمن ومجموعة الدعم الدولية للبنان، يواصل الشركاء الدوليون تقديم الدعم أيضاً إلى الجيش اللبناني على أساس ثنائي من أجل تعزيز قدرته على تأمين الحدود اللبنانية مع الجمهورية العربية السورية ومواجهة التهديدات الإرهابية.

٤٤ - وأسهم التنفيذ المتواصل للخطط الأمنية في طرابلس والبقاع في تحقيق الهدوء العام في تلك المناطق، مع أن حوادث مثيرة للقلق قد وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونتيجة

انتشار الحيازة غير المشروعة للأسلحة، استخدمت أسلحة نارية من جديد على يد مجرمين وفي نزاعات شخصية. وتسببت سلسلة من الحوادث التي شملت استخدام الأسلحة النارية في وقوع عدد من القتلى والجرحى في كل من زحلة وبلدة مقنة الواقعة في البقاع وفي بعلبك، وكذلك في دار الواسعة حيث سقط ضحايا في صفوف الجيش اللبناني. وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١٦، ألقى الجيش اللبناني القبض على ٣٩ شخصا وضبط كمية من المتفجرات والأسلحة والذخائر بعد أن قُتل شخص وأصيب أربعة آخرون في نزاع مسلح نشب بين أسرتين.

٤٥ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تم الإسهام بمبلغ يزيد على ١,١ بليون دولار من أصل مبلغ ١,٨٧ بليون دولار اللازم لخطة عام ٢٠١٥ لمواجهة الأزمة في لبنان. وفي كانون الأول/ديسمبر، استهلت حكومة لبنان والأمم المتحدة معاً خطة عام ٢٠١٦ لمواجهة الأزمة في لبنان، التي تستلزم ٢,٤٨ بليون دولار لتقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية لنحو ٢,٨ مليون شخص من أشد الفئات ضعفاً والاستثمار في الخدمات والاقتصادات والمؤسسات.

٤٦ - وأسفر مؤتمر دعم سورية والمنطقة الذي عقد في لندن في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ عن تحول هام في النهج الذي يتَّبعه لبنان لمعالجة أزمة اللاجئين السوريين. ففي بيان النوايا الذي أدلت به حكومة لبنان إلى المؤتمر، أقرت علنا بأنه من المرجح أن يبقى اللاجئون السوريون في البلد لفترة طويلة من الزمن، ولهذا من الضروري إيجاد حلول أكثر استدامة ريثما يتمكن اللاجئون من العودة إلى ديارهم في نهاية المطاف عندما تسمح الظروف بذلك. وتعهد الشركاء الدوليون بتقديم دعم هام لا يقتصر على تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، بل يتناول أيضا الاستقرار الطويل الأجل وأولويات التنمية التي حددتها الحكومة. والتزمت الحكومة، بدورها، باستعراض الأطر التنظيمية القائمة المتعلقة بظروف الإقامة وتصاريح العمل لتمكين اللاجئين السوريين من الحصول على فرص العمل. وقد شكلت المسألتان معاً العقبة الرئيسية التي تعوق اللاجئين في تأمين أسباب الرزق والحصول على الخدمات. ولا يزال نحو ٧٠ في المائة من اللاجئين السوريين يعيشون تحت خط الفقر، ويعتمدون بصورة متزايدة على المساعدة الدولية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ونتيجة تدهور الأوضاع، ما زالت ترد أنباء عن آليات سلبية للتكيف مع تلك الأوضاع، منها الزواج المبكر والقسري، وممارسة الجنس من أجل البقاء، وعمل الأطفال.

٤٧ - وبعد بدء حملة ”العودة إلى المدرسة“ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أصبح الآن حوالي ٢٤٩ ٠٠٠ طفل لبناني و ١٦٠ ٠٠٠ طفل من اللاجئين السوريين يستفيدون من التعليم المجاني في المدارس العامة. وعلى الرغم من تلك الجهود، ما يزال هناك ٣٠٠ ٠٠٠ طفل سوري على الأقل محرومين من التعليم النظامي. وتعكف حالياً وزارة التعليم على وضع خطة

ثانية ”لتوفير التعليم لجميع الأطفال“ تهدف إلى تسجيل جميع أطفال اللاجئين الذين هم في سن الدراسة في التعليم الرسمي وغير الرسمي وضمان الإبقاء على الأطفال اللبنانيين مسجلين في التعليم العام.

٤٨ - وقد دخل عدد قليل جدا من اللاجئين الفلسطينيين لبنان من الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير لأن حكومة لبنان طبقت قيودا على الدخول في أيار/مايو ٢٠١٤. وطرأ انخفاض طفيف على مجموع عدد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية والمسجلين لدى الأونروا بحيث بلغ ٠٠٠ ٤٢ لاجئ، وذلك في أعقاب عودة بعض اللاجئين إلى الجمهورية العربية السورية ومغادرة آخرين البلد سعيا للوصول إلى أوروبا، حسب ما ذُكر. وما زالوا يواجهون قيودا فيما يتعلق بتجديد إقامتهم القانونية في لبنان مما يتسبب في المزيد من التحديات الإنسانية. وتعليق المساعدة النقدية الشهرية المقدمة لأغراض الإسكان، التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٥، أدى أيضا إلى زيادة ضعف هذه الفئة.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٩ - مثلما حدث في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، جرت إجازة خمسة أفرقة لإزالة الألغام يدوياً وفريق للتخلص من الذخائر المتفجرة وفريق لإزالة الألغام بالطرق الآلية ونشرت في منطقة عمليات القوة. وأزالت القوة الألغام من أراض ملوثة بها مساحتها ١٣٦ مترا مربعا من أجل إتاحة الوصول إلى نقاط الخط الأزرق خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وعلاوة على ذلك، اضطلعت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بثماني زيارات لضمان النوعية إلى مواقع عمليات ومواقع أُنجزت فيها عمليات إزالة الألغام في منطقة العمليات وأجرت سبع زيارات لرصد السلامة إلى مواقع تجري فيها أعمال تحديد. وقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتسليم مواد تثقيفية للتوعية بمخاطر الألغام إلى المركز اللبناني لمكافحة الألغام في شكل ٠٠٠ ٥ لغز لتوزيعها في مدارس لبنان.

واو - ترسيم الحدود

٥٠ - لم يُحرز أي تقدّم بشأن تعيين أو ترسيم الحدود اللبنانية السورية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بما في ذلك في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكّدة أو محل نزاع، مثلما دعا إلى ذلك مجلس الأمن في القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويجب تعيين الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية وترسيمها في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية لتمكين الحكومة اللبنانية من بسط سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية، ولتمكين قوى الأمن اللبنانية والجيش اللبناني من تأمين الحدود لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد.

٥١ - ولم يُحرز أي تقدم أيضا بشأن مسألة مزارع شبعا. ولم يرد أي ردّ حتى الآن لا من إسرائيل ولا من الجمهورية العربية السورية بشأن التحديد المؤقت لتلك المنطقة الوارد في تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641).

ثالثا - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٢ - راجعت القوة خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى التخفيف من المخاطر بتنسيق وثيق مع السلطات اللبنانية، وقدمت التدريب في مجال التوعية الأمنية إلى الأفراد ومُعاليهم. والعمل جارٍ على تنفيذ أعمال تحسين المنشآت والأصول الخاصة بحماية القوة. ولا تزال التدابير الأمنية الصارمة سارية في منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، حيث تتطلب تنقلات القوة وموظفي الأمم المتحدة المدنيين الآخرين حراسة أمنية. وقد اتخذت القوة تدابير احترازية مؤقتة أثناء الحادثين اللذين وقعا في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر و ٤ كانون الثاني/يناير، شملت فرض قيود على الحركة في بعض المناطق واحتماء الموظفين في بعض مواقع الأمم المتحدة.

٥٣ - وواصلت القوة رصد الدعاوى الجارية في المحكمة العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يُشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن هجمات خطيرة على القوة أو في شنهم تلك الهجمات. وفي قضية هجوم خطير شُن على حفظة سلام تابعين للقوة يعملون في إطار الوحدة الإسبانية في عام ٢٠٠٧، عقدت المحكمة العسكرية الدائمة جلسة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ومن المقرر عقد الجلسة المقبلة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وفي قضية الهجوم الخطير الذي وقع في عام ٢٠٠٨، والتي طعن في الحكم فيها أحد الجناة الأربعة المحكوم عليهم سابقا، عُقدت جلسة في محكمة الاستئناف العسكرية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ومن المقرر عقد الجلسة المقبلة في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٦. ولا يزال التحقيق جاريا في ثلاث قضايا تتعلّق بهجمات خطيرة ارتُكبت في عام ٢٠١١. وفي قضية تتعلق بإبداء نية إرهابية

بدأت إجراءاتها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عُقدت جلسة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦. وقررت المحكمة عقد الجلسة المقبلة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٤ - حتى ٥ شباط/فبراير، تألفت القوة من ٥٢٨ ١٠ فردا عسكريا ينتمون إلى ٤٠ بلدا مساهما بقوات، منهم ٣٩٤ امرأة، فضلا عن ٢٥٢ موظفا مدنيا دوليا منهم ٧٥ امرأة، و ٥٥١ موظفا مدنيا وطنيا منهم ١٤٥ امرأة. وإضافة إلى ذلك، تضم القوة ٥٦ مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، منهم ٤ نساء. وتعمل القوة على زيادة عدد النساء المدنيات والعسكريات اللواتي يجري إيفادهن، بهدف التقليل من اختلال التوازن بين الجنسين في البعثة.

خامسا - ملاحظات

٥٥ - إني أعرب من جديد عن إدانتي للهجوم الذي تعرضت له مركبتان تابعتان لجيش الدفاع الإسرائيلي في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ والذي أعلن حزب الله مسؤوليته عن تنفيذه. وأدين أيضا عمليات إطلاق الصواريخ في اتجاه إسرائيل التي نفذت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد شكل الحادثان كلاهما انتهاكا خطيرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولوقف أعمال القتال. ويشكّل أيضا رد إسرائيل بإطلاق النار في اتجاه أرض لبنان انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولوقف أعمال القتال، ولا يتوافق مع توقعات الأمم المتحدة بأن يخطر الطرفان القوة بالحوادث ويمتنعا عن الرد، إلا إذا اتضحت ضرورة ذلك في حالة الدفاع الفوري عن النفس.

٥٦ - وإني أرحب بعودة الهدوء حاليا، ولكن الحادثين اللذين وقعا في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر و ٤ كانون الثاني/يناير يذكّران بأن الحالة القائمة على طول الخط الأزرق هشة ومعرضة لآثار التطورات الجارية في المنطقة. فهناك خطر كبير يطوي على إساءة تقدير العواقب التي يحتمل أن تكون مدمرة بالنسبة للبنان وإسرائيل. فعلى وجه الخصوص، شكل الحادث الذي وقع في ٤ كانون الثاني/يناير مخاطر حقيقية جدا تنطوي على تجدد النزاع عبر الخط الأزرق. وبالتالي فإني أهيب بالطرفين أن يلتزما التزاما تاما بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأن يحترما وقف أعمال القتال؛ وتحقيقا لذلك، أحثهما على اتخاذ التدابير اللازمة، بالتنسيق الوثيق مع القوة، لمنع أي عمل من شأنه أن يخل بالهدوء والاستقرار في المنطقة.

٥٧ - وإني أرحب باستمرار الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي في الاعتماد على ترتيبات الاتصال والتنسيق التي وضعتها البعثة باعتبارها عنصرا أساسيا في منع التوترات على طول الخط الأزرق ونزع فتيلها واحتواء الحوادث عند وقوعها. وفي هذا الصدد، يتعين على الطرفين كليهما أن يخطرا القوة بالمناورات المقررة، لا سيما حين تنفذ على مقربة من الخط الأزرق وتشمل إطلاق النار بالذخيرة الحية. فمثل هذه الأنشطة يمكن أن يتسبب في سوء التفاهم بين الطرفين أو تعريض الأشخاص الذين يقتربون من الخط الأزرق للخطر، بمن فيهم أفراد القوة.

٥٨ - وتمشيا مع النهج البناء الذي اعتمده الجانبان في المنتدى الثلاثي، أدعو الطرفين إلى أن يضاعفا الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزامات كل منهما بإحراز المزيد من التقدم صوب التنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبصفة خاصة، السعي إلى إيجاد وسائل ملموسة لتعزيز أسس وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للنزاع، على نحو ما يتوخاه ذلك القرار. وإني أحث الطرفين على العمل مع منسقتي الخاصة ومع القوة من أجل النظر في المجالات التي يمكن أن يحرَز فيها تقدم صوب وقف دائم لإطلاق النار.

٥٩ - وألاحظ التقدم الذي أحرزه الطرفان مؤخرا بالتعاون مع القوة على وضع علامات مرئية على امتداد الخط الأزرق، وأهيب بالجانبين كليهما أن يضاعفا جهودهما من أجل التوصل إلى نقاط اتفاق بشأن أجزاء الخط الأزرق التي يريان أن وضع العلامات فيها يثير الخلاف. وأذكِّر أيضا بأن الاحترام التام للخط الأزرق عامل بالغ الأهمية في الحفاظ على الهدوء والاستقرار في المنطقة، وأن أي انتهاك متعمد للخط الأزرق أمر غير مقبول.

٦٠ - ويُعدّ عدم إحراز تقدم بشأن منطقة مزارع شبعا وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) مصدرا لقلق متزايد. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أظهرت التطورات على أرض الواقع مرة أخرى احتمال زعزعة الاستقرار نتيجة لعدم معالجة تلك المسألة. وإني أكرر دعوتي الموجهة إلى إسرائيل والجمهورية العربية السورية كي تقدما رديهما على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا المعروض في تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٦١ - ولا يزال جيش الدفاع الإسرائيلي يحتل شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها الواقعة شمال الخط الأزرق في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأذكِّر مرة أخرى إسرائيل بالتزامها بسحب قواتها المسلحة من المنطقة، وفقا لذلك القرار. وأحث السلطات الإسرائيلية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تلك الغاية، وأشجعها على زيادة الاستفادة من وجود القوة وترتيباتها المتعلقة بالاتصال والتنسيق من أجل تيسير الانسحاب من المنطقة بصورة سلسة وآمنة.

٦٢ - ومن المسائل التي لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ كون إسرائيل تواصل انتهاك المجال الجوي للبنان يوميا تقريبا، في تجاهل تام لسيادة لبنان ولأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأدعو حكومة إسرائيل مرة أخرى إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي والمياه الإقليمية اللبنانية.

٦٣ - ويساورني قلق عميق بشأن وجود أسلحة غير مأذون بها في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق، مما يمثل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، على نحو ما يتبين بوضوح من عمليات إطلاق الصواريخ من منطقة عمليات القوة ومن استخدام بنادق هجومية ضد حفظة السلام التابعين للقوة أثناء الحادث الذي وقع في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، فضلا عن الحالات الكثيرة التي شاهدت فيها القوة أشخاصا يحملون أسلحة صيد. فاستمرار وجود صيادين مسلحين يعبرون كذلك الخط الأزرق أحيانا ينطوي على احتمال التسبب في حوادث بين الطرفين. وإني أدعو حكومة لبنان، التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن كفالة عدم وجود أفراد مسلحين غير مأذون لهم أو معدات أو أسلحة غير مأذون بها في منطقة عمليات القوة، إلى أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

٦٤ - وإني أشعر بالقلق إزاء حالات السلوك العدواني التي تتعرض لها القوة. وأذكِّر بأن الحكومة اللبنانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة سلامة أفراد القوة وأمنهم، وأحث السلطات اللبنانية على مواصلة التعاون مع القوة لضمان توفير الحماية المناسبة لحفظة السلام، بوسائل منها محاكمة مرتكبي الأفعال التي تستهدفهم.

٦٥ - ومع ذلك، إني أشعر بالاطمئنان لكون هذه الحوادث المتفرقة التي وقعت بين أفراد محليين والقوة لا تعكس العلاقة التي تربط البعثة بالسكان المحليين، التي تظل علاقة إيجابية. وأرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها القوة لتعزيز تلك العلاقة، وأرحب أيضا بكون السلطات اللبنانية والمجتمعات المحلية المقيمة في منطقة العمليات قد كررت التزامها بالعمل مع القوة على الحفاظ على الهدوء والاستقرار السائدين.

٦٦ - وإن احتفاظ حزب الله بالأسلحة لا يوفر الحماية للبنان مثلما تدّعي تلك الجماعة، ولكنه يخل بدلا من ذلك بسيادة القانون في لبنان ويشكل تهديداً خطيراً لسيادة لبنان واستقراره. فبعد مرور نحو ١٠ أعوام عن الحرب المدمرة التي دارت بين حزب الله وإسرائيل، والتي كان من الممكن تفاديها، لا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج سيطرة الدولة يناقض التزامات البلد بموجب القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإني أشعر بقلق عميق إزاء استعداد حزب الله ورغبته في استخدام قدراته في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، على نحو ما يتضح مرة أخرى من الحادث الذي وقع في ٤ كانون

الثاني/يناير عبر الخط الأزرق. ويعدّ التهديد الذي وجهه نصر الله، الأمين العام لحزب الله، إلى المدنيين الإسرائيليين في ١٦ شباط/فبراير مثالا تقشعر له الأبدان للبيانات غير المقبولة التي أدينها. وإذا تسببت في نشوب نزاع حيازة حزب الله للأسلحة أو محاولته الحصول على أسلحة متطورة، فمن المحتمل أن تكون لذلك عواقب وخيمة جدا على لبنان والمنطقة. والأسلحة التي يملكها حزب الله وغيره من الجماعات مسألة ينبغي أن يتناولها الحوار الوطني، ويظل من الأهمية بمكان أن يُستأنف الحوار الوطني في أقرب وقت ممكن بعد انتخاب رئيس الجمهورية للنظر في المسائل ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للبنان، والتي تثير قلق المجتمع الدولي بشكل مباشر. وما زال من المهم تنفيذ القرارات السابقة المتخذة في إطار الحوار الوطني، وتحديدا القرارات المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح – الانتفاضة. فقد أدى الاستمرار في إرجاء معالجة هذه المسائل لفترات طويلة إلى زيادة المخاطر التي تهدد لبنان وإسرائيل.

٦٧ - وأدين مشاركة مواطنين لبنانيين في النزاع السوري في انتهاك لسياسة النأي بالنفس التي تنتهجها حكومة لبنان ومبادئ إعلان بعبدا الذي وافقت عليه جميع الأطراف السياسية في البلد في حزيران/يونيه ٢٠١٢، والذي أعاد مجلس الأمن التأكيد على أهميته. وأهيب بجميع الأطراف اللبنانية أن تكف عن أي مشاركة في النزاع السوري، اتساقا مع التزامها الوارد في إعلان بعبدا، وأن تلتزم مجددا بسياسة النأي بالنفس.

٦٨ - وما زال القلق يساورني إزاء مخاطر زيادة التطرف في لبنان نتيجة عوامل محلية وبيئة إقليمية. وتمشيا مع خطة العمل العالمية المتعلقة بمنع التطرف المصحوب بالعنف التي بدأتُها في ٦ كانون الثاني/يناير، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة السلطات اللبنانية في جهودها الرامية إلى منع الجنوح إلى التطرف والتطرف المصحوب بالعنف وتعكف على استكشاف سبل التعاون المبكر في ذلك الصدد. وأحث جميع الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي على العمل مع الأمم المتحدة لصياغة نهج شامل بغية منع التطرف العنيف في لبنان بهدف حماية طابع تعدد الأديان الذي ينفرد به هذا البلد.

٦٩ - وأدين حركة المقاتلين ونقل المعدات الحربية عبر الحدود السورية اللبنانية في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وكذلك عمليات القصف وإطلاق النار واختراق المجال الجوي في المناطق الحدودية اللبنانية انطلاقا من الجمهورية العربية السورية. وأؤكد من جديد أن عدم وجود تحديد وترسيم للحدود السورية اللبنانية لا يبرر انتهاك أي طرف من الأطراف للسيادة اللبنانية. وأهيب بحكومة الجمهورية العربية السورية والجماعات المتحاربة في منطقة القلمون أن تكف عن انتهاك الحدود وأن تحترم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

٧٠ - وأشير مرة أخرى إلى إفلات انتشار الأسلحة من سيطرة الدولة اللبنانية. فحيازة الأسلحة النارية بصورة غير مشروعة تشكل تهديدا خطيرا لأمن المواطنين في لبنان وتقوض سيادة القانون. وأهيب بالدول الأعضاء أن تفي بالتزامها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بمنع بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد.

٧١ - وأود أن أثني على الدور الذي يؤديه كل من الجيش اللبناني والدوائر الأمنية في مواجهة التحديات الأمنية العديدة التي يواجهها لبنان، بما يشمل تأمين الحدود اللبنانية مع الجمهورية العربية السورية، والعمل جنبا إلى جنب مع القوة في جنوب لبنان تنفيذا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وضمان الأمن الداخلي. وأؤكد مجددا أهمية التعاون الوثيق بين القوة والجيش اللبناني في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأشير بالخصوص إلى أن بناء قدرات الجيش على أداء المهام المقررة بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في منطقة عمليات القوة مسألة ذات أولوية استراتيجية وعنصر هام لتنفيذ القرار تنفيذا كاملا. وأحيط علما بارتياح بتعيين ثلاثة أعضاء في المجلس العسكري مما أسفر عن ملء الشواغر في تلك الوظائف. وما زال من المهم أن تتسم عملية تعيين قيادة الجيش اللبناني بالثبات وأن تظل العملية غير مسيَّسة لضمان ثقة الجمهور في استقلالية الجيش اللبناني. وأرحب بالدعم الذي ما زال الشركاء الثنائيون الرئيسيون يقدمونه في مجال توفير المعدات والتدريب للجيش اللبناني، وفي العمل على تطوير التعاون المدني العسكري وعناصر حقوق الإنسان. وأحث الشركاء الدوليين والجهات المانحة الدولية على مواصلة المبادرة إلى تقديم الدعم من أجل تعزيز قدرات الجيش اللبناني بما يتفق مع خطة تنمية القدرات وخطة الحوار الاستراتيجي المستكملتين، وذلك لتمكين الجيش اللبناني من الاضطلاع بالمهام المنوطة به بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٢ - وأرحب بتجديد الالتزام السياسي بين الطرفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير والذي أدى إلى إقرار تشريعات في البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، واستئناف اجتماعات مجلس الوزراء وتكثيف الجهود الرامية إلى تسوية مسألة الفراغ الرئاسي. وأثني على ما يمارس رئيس الوزراء سلام من قيادة ويبذل من جهود متواصلة لتمكين الحكومة من العمل بفعالية. وما زال الفراغ الرئاسي المستمر على مدى عشرين شهرا يثير قلقا بالغا لأنه يعيق على نحو خطير قدرة لبنان على التصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تواجه البلد. ومن المحتمل أن تتسبب الأزمة السياسية التي طال أمدها أيضا في تأجيج الإحساس بالاغتراب وزرع التطرف لدى فئات من السكان على حساب روح المواطنة المسؤولة. وإنني أكرر الدعوة التي وجهها مجلس الأمن لجميع الزعماء اللبنانيين إلى التقيد بدستور لبنان واتفاق الطائف والميثاق الوطني، وتغليب استقرار لبنان ومصالحه الوطنية على

السياسة الحزبية، والتصرف بروح المسؤولية والقيادة والمرونة للتعجيل بعقد دورة برلمانية والشروع في انتخاب رئيس للبلد. ولذا، أهيب بأعضاء البرلمان الذين يقاطعون الجلسات البرلمانية الخاصة بانتخاب رئيس للجمهورية أن يشاركوا في تلك الجلسات على وجه السرعة لانتخاب رئيس دون مزيد من التأخير.

٧٣ - وأحيط علما بتخصيص الحكومة ميزانية للانتخابات البلدية وأرحب بالفرصة المتاحة للمواطنين اللبنانيين لممارسة حقهم في انتخاب ممثليهم المحليين. وأحث السلطات اللبنانية على أن تكفل انعقاد الانتخابات البلدية في الموعد المحدد. وأشجع السلطات اللبنانية كذلك على أن تضمن اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين تمثيل المرأة وأعرض عليها توفير الدعم التقني اللازم من الأمم المتحدة للمساعدة في إنجاز هذه العملية.

٧٤ - وما زالت إجراءات المحكمة الخاصة للبنان تعكس التزام المجتمع الدولي بمكافحة الإفلات من العقاب. ومن جهة أخرى، أحيط علما بالإفراج عن الوزير السابق ميشيل سماحة بكفالة في انتظار البت في طعنه المتعلق بالإدانة الصادرة في حقه بتهمة الإرهاب في أيار/مايو ٢٠١٥. وإنني أحث السلطات القضائية والأمنية اللبنانية مرة أخرى على مواصلة جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

٧٥ - وأشكر الدول الأعضاء المشاركة في مجموعة الدعم الدولية للبنان وأرحب بالمشاركة المستمرة للفريق، على مستوى العمل، في بيروت، بقيادة منسقتي الخاصة. وقد اجتمع الفريق لتنسيق الجهود المبذولة والرسائل الموجهة بشأن السلام والأمن، وتحقيق الاستقرار، والمشاكل التي يواجهها لبنان في المجالين الإنساني والإنمائي. ويظل الفريق منتدى هاما للعمل مع الجهات الوطنية المعنية وللدعوة إلى توسيع نطاق المشاركة الدولية في دعم قدرة لبنان على التكيف وتحقيق استقراره وأمنه.

٧٦ - وفي سياق تباطؤ النمو الاقتصادي، ما زال يساورني القلق إزاء تزايد أوجه الضعف، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين اللاجئين والسكان المضيفين في لبنان، ولا سيما بين النساء والشباب. وإنني أشكر الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية على سخائهما المستمر تجاه اللاجئين، ريثما تسمح الظروف بعودة آمنة، وأشير إلى أهمية استمرار الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية.

٧٧ - وأعرب عن امتناني لزيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى لبنان، وبخاصة في إطار التزامات الزيادة بشكل كبير في الدعم المقدم للاستجابة للأزمة السورية الذي أعلن عنه خلال مؤتمر دعم سورية والمنطقة الذي عقد في لندن في ٤ شباط/فبراير. وبالنظر إلى حجم الاحتياجات في البلد، أكرر دعوتي الموجهة إلى الشركاء لمواصلة مشاركتهم

في لبنان وفي الجمع بين الإغاثة الإنسانية الفورية والنُهُج الطويلة الأجل. فتعزيز استقرار لبنان ونموه من الناحية الاقتصادية سيساعد على التخفيف من حدة الضعف الآخذ في التجذر بين اللبنانيين واللاجئين، وسيسهم في الحفاظ على استقرار البلد. وسيكون تنفيذ التزامات لندن ذا أهمية بالغة للتصدي لهذه التحديات وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة للمجتمعات المضيفة واللاجئين على السواء.

٧٨ - وأرحب بالمناقشات التي جرت مؤخرا بشأن مبادرة التمويل الجديدة لدعم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يقودها البنك الدولي، بدعم من الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية، والتي ستتيح فرصة للبنان كي يحصل على التمويل الدولي بشروط ميسرة. ومن شأن هذه الفرصة أن تساعد على تخفيف أعباء لبنان الاقتصادية والاجتماعية والبلدان الأخرى التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين السوريين والتي توفر جميعها، من خلال استجابتها، منفعة عامة عالمية.

٧٩ - وأرحب باستمرار القيادة الفلسطينية في الالتزام بألا تكون لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أي صلة بالعنف الدائر في المنطقة. ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، دون الإخلال بحل قضية اللاجئين في سياق تسوية سلمية شاملة. وفي هذا الصدد، يجب أن يلتزم المجتمع الدولي بتوفير موارد إضافية من أجل إتمام أشغال إعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين، التي بدأت في عام ٢٠٠٩. وتبين الاحتجاجات الأخيرة زيادة اعتماد اللاجئين الفلسطينيين على خدمات الأونروا وتشير إلى أن الأونروا تسهم، عندما تكون ممولة على نحو أكثر استدامة، في تعزيز الاستقرار في لبنان والمنطقة. فأوضاع اللاجئين الفلسطينيين النازحين إلى لبنان من الجمهورية العربية السورية تزداد هشاشة. وأشجع الجهات المانحة على الإسراع بتقديم دعمها للأونروا لتفادي حدوث أزمة تمويل جديدة في عام ٢٠١٦ ولتمكين الوكالة من الاضطلاع بولايتها وتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين بفعالية.

٨٠ - ويشكل التنقيب عن موارد النفط والغاز في عرض البحر واستغلالها أولوية وطنية لكل من لبنان وإسرائيل. وأشجع من جديد كلا من لبنان وإسرائيل على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة التي من شأنها أن تتيح تسوية المنازعة المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة، وبالنظر إلى عدم إحراز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة إذا طلب الطرفان ذلك.

٨١ - ولا يزال لبنان يعاني من آثار الأزمات التي تشهدها جميع أرجاء المنطقة ومن النزاع السوري على وجه الخصوص. فانتهاكات وقف أعمال القتال التي وقعت خلال هذه الفترة

المشمولة بالتقرير تعكس مرة أخرى خطر وقوع تداعيات لأحداث العنف الجارية في الجمهورية العربية السورية والتهديد الخطير الذي تشكله على استقرار لبنان. ولا يمكن اعتبار استقرار البلد أمرا مسلما به. فلبنان ما زال يواجه العديد من التحديات المعقدة وستواصل الأمم المتحدة العمل على معالجة تلك المشاكل مع شركائها اللبنانيين والدوليين باتباع نهج ”يشمل لبنان برمته“ يضم التزام المنظمة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وسيكون إحراز تقدم في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وسائر قرارات مجلس الأمن التي لم تنفذ بعد عاملا جوهريا في إيجاد حلول طويلة الأجل ترمي إلى إنهاء النزاع في المنطقة والتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

٨٢ - وأود أن أعرب عن تقديري المستمر لجميع البلدان المساهمة بقوات وعتاد في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفي فريق مراقبي لبنان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وأتوجه بالشكر لمنسقتي الخاصة لشؤون لبنان، السيدة سيغريد كاغ، وموظفي مكتبها؛ ولرئيس بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقائدة القوة، اللواء لوتشيانو بورتولانو؛ وللأفراد العسكريين والمدنيين في القوة لما يؤدونه من دور هام في تعزيز الاستقرار والأمن في لبنان وعبر الخط الأزرق في مرحلة حرجة بالنسبة للبنان والمنطقة.